



بيان

حول الأحداث التي عرفتها سبتة ومليلية المحتلتين

تتابع المنظمة المغربية لحقوق الإنسان بقلق كبير الأحداث التي يعرفها الثغرين المحتلتين شمال المملكة (مليلية وسبتة خاصة)، والتي اندلعت منذ يوم الإثنين الأخير.

وانطلاقاً من تقارير أعضائها بكل من تطوان وطنجة والناظور ووجدة من جهة ومن جهة ثانياً انطلاقاً من الأفلام التي سجلها المواطنات والمواطنون والمهاجرات والمهاجرون وطالبي اللجوء في محيط المدينتين أو من داخلهما، إضافة إلى الشهادات الحية لبعض الضحايا ولأئحة أولية من طالبي اللجوء المرحلين، سجلت المنظمة المغربية لحقوق الإنسان ما يلي:

- غرق شاب في مياه البحر المحاذية لمدينة الفنيدق؛
- ترحيل الآلاف من المهاجرين والمهاجرات وطالبي اللجوء من طرف الجيش الإسباني؛
- استعمال العنف المفرط من طرف الجيش الإسباني من ضرب بالعصي وركل ورفس، بل وباستعمال الغازات المسيلة للدموع والرصاص الحي حسب بعض الإفادات إلى جانب الممارسات الحاطة بالكرامة الإنسانية؛
- ترحيل مجموعة من طالبي اللجوء رغم تقدمهم بهذه الصفة لدى الهلال الأحمر الإسباني؛
- ترحيل المئات من الأطفال بدون اعتبار مصالحهم الفضلى؛
- الاقتصار على بعض الموظفين لاستقبال هذه الفئة؛
- تدفق الآلاف من الشباب المغربي والمهاجرات والمهاجرين من جميع أنحاء المغرب على مدن الشمال؛
- توظيف إشارات غير رسمية من أجل تعميق الخلافات بين المغرب وإسبانيا، بل والاتحاد الأوروبي.

لذلك تؤكد المنظمة المغربية لحقوق الإنسان على:

- تقديم تعازيها الحارة لعائلة الشاب المتوفى؛
- شجها أي توظيف لآمال شابات وشباب وبؤسهم من أجل تصفية حسابات سياسية بين المغرب وإسبانيا؛
- تنديدها بالممارسات الحاطة بالكرامة الإنسانية التي نهجها الجيش الإسباني، وما قام به الصليب الأحمر الإسباني بخصوص طالبي اللجوء؛
- استهجانها لما قامت به السلطات الإسبانية بخصوص طلبات اللجوء التي تقدم بها يمنيون وسوريون ومن دول جنوب الصحراء التي تعاني من الاضطرابات السياسية؛



- دعوتها للسلطات الإسبانية بالالتزام باتفاقية 1951 الخاصة باللجوء وقبول طلبات الباقين ممن ولجوا إلى المدينتين؛
- ضرورة احترام السلطات الإسبانية للمصلحة الفضلى للطفل سواء بالنسبة للمعاملات اللاإنسانية التي عومل بها الأطفال أو بالنسبة لعملية ترحيلهم؛
- بذل المزيد من المجهودات من طرف السلطات المغربية بجہتي طنجة-تطوان الحسيمة والشرقية لإيجاد حلول جذرية للمتضررات والمتضررين المباشرين وغير المباشرين للتهريب المعيشي؛
- التعامل الإنساني ووفق القوانين الجارية والمكتسبات التي راكمتها بلادنا بخصوص المهاجرات والمهاجرين غير النظاميين.

المكتب التنفيذي

19 ماي 2021